

المنطقة (ج): المخاوف الإنسانية الرئيسية

حقائق رئيسية

العسكري. ويتعرض 6,200 فلسطيني يعيشون في 38 تجمعاً سكانيًا في هذه المنطقة خطر الترحيل القسري. تُفرض قيود مشددة على تطوير أو زراعة ما مساحته 14% من المنطقة (ج)، والتي تصنفها إسرائيل كمحميات طبيعية. إن ما يزيد على 70% من التجمعات السكانية التي تقع بكاملها أو في معظمها ضمن المنطقة (ج) غير موصولة بشبكة المياه، وتعتمد هذه التجمعات على المياه التي تنقلها الصهاريج بأسعار باهظة. وينخفض استهلاك المياه في بعض التجمعات السكانية الواقعة في المنطقة (ج) إلى 20% دون المعيار العالمي (20 من 100 لتر للفرد في اليوم). يفيد السكان القاطنون في نصف التجمعات السكانية الكائنة في المنطقة (ج) تقريباً بأن حصولهم على الرعاية الصحية في حالات الطوارئ والرعاية الصحية الأساسية تعوقه المسافات الطويلة إلى أقرب عيادة، و/ أو الحاجة إلى المرور عبر الحواجز. لو سُمح للفلسطينيين بالوصول إلى المنطقة (ج) وتطويرها دون وجود القيود الحالية، لطرأت زيادة تقدّر نسبتها بـ35% على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (المصدر: البنك الدولي، 2013).

- تشكّل المنطقة (ج) ما يزيد على 60% من مساحة الضفة الغربية، حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الحصرية عليها، بما في ذلك ما يتعلق بإنفاذ القانون، والوصول والحركة، والتخطيط والبناء.
- يقطن نحو 300,000 فلسطيني في 532 منطقة سكنية تقع بكاملها أو أجزاء منها ضمن المنطقة (ج)، إلى جانب 400,000 مستوطن إسرائيلي يقيمون في حوالي 230 مستوطنة، بعضها عبارة عن [”بؤر استيطانية“] أقيمت دون الحصول على موافقة رسمية من السلطات الإسرائيلية، ولكن بدعمها.
- يغطي المخطط التنظيمي أقل من 1% في المائة من المنطقة (ج) لصالح التجمعات السكانية الفلسطينية التي وافقت عليها السلطات الإسرائيلية.
- لم يتجاوز متوسط معدل الموافقة على الطلبات التي قدّمها الفلسطينيون للحصول على تراخيص البناء في المنطقة (ج) بين العامين 2009 و2016 ما نسبته 3%.
- في الفترة الممتدة بين العامين 2009 و2016، هدمت إسرائيل ما يربو على 4,000 مبنى يملكه الفلسطينيون في المنطقة (ج) بحجة عدم الحصول على تراخيص البناء المطلوبة. وفي الوقت نفسه، هناك أكثر من 12,500 أمر هدم معلق في هذه الآونة.
- يُحظر على الفلسطينيين الدخول إلى ما نسبته 30% من المنطقة (ج) أو الإقامة فيها بحجة أنها ”منطقة إطلاق نار“ لأغراض التدريب

هذا الوضع الأسر الضعيفة إلى شراء المياه من الباعة من القطاع الخاص، بأسعار تزيد بخمسة أضعاف على أسعار المياه المنقولة بالأنابيب. وقد تفضي لجنة المياه المشتركة الإسرائيلية-الفلسطينية التي أُعيدَ تفعيلها مؤخراً إلى تحسن مستوى تزويد المياه لبعض التجمعات السكانية في المنطقة (ج)، ولكن هذه النتائج لم تتحقق بعد.

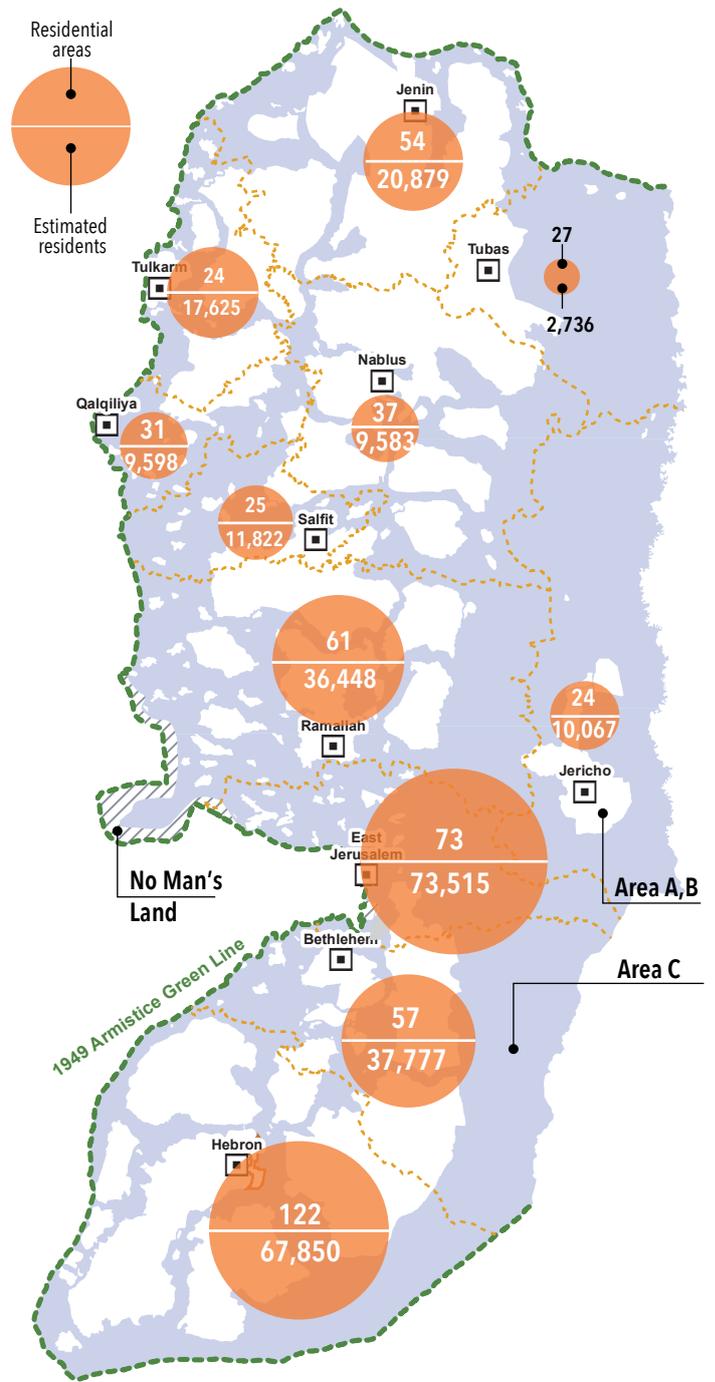
يفتقر أكثر من ثلث التجمعات السكانية الفلسطينية في المنطقة (ج) إلى مدارس ابتدائية، مما يجبر الأطفال على السفر أو المشي مسافات طويلة للوصول إلى أقرب مدرسة. ويواجه بعض هؤلاء الأطفال تحديات إضافية في طريقهم إلى مدارسهم، كالحاجة إلى المرور عبر الحواجز أو التعرض للمضايقات على يد المستوطنين الإسرائيليين. ولمواجهة هذا الوضع، غالباً ما تنتقل الأسر المتضررة من تجمعاتها، أو تترك أطفالها لدى أقاربها في التجمعات التي تقع المدارس فيها خلال الأسبوع، أو تسحب أطفالها من مدارسهم، وهو أمر يؤثر على الفتيات بصفة خاصة.

إنّ إسرائيل، بوصفها قوة احتلال، ملزمة بموجب القانون الإنساني الدولي بضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي التي تحتلها، بما فيه المنطقة (ج). ويجب على إسرائيل أن توافق على وتسهّل إيصال الإغاثة الإنسانية وتوفير الحماية لهم، في الحالات التي تستدعي ذلك. ويحظر تدمير الممتلكات الخاصة أو العامة، ما لم تكن هناك حاجة مطلقة تستدعي العمليات العسكرية. كما يُحظر ترحيل المدنيين الفلسطينيين قسراً من مناطق سكنهم، بما يشمل ترحيلهم داخل الأرض المحتلة نفسها، ناهيك عن الحظر المفروض على نقل جزء من سكان إسرائيل إلى الأرض المحتلة.

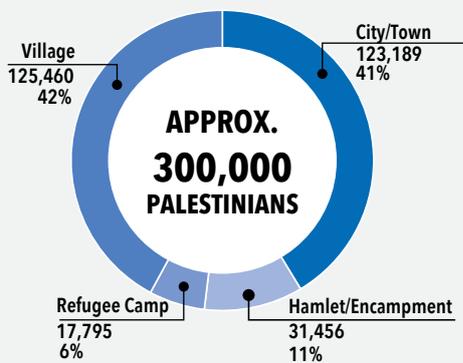
- إنّ نظام التخطيط التقييدي، الذي تطبّقه إسرائيل في المنطقة (ج)، يجعل من المستحيل عملياً على الفلسطينيين الحصول على تراخيص البناء، مما يعيق تطوير السكن اللائق، وشبكات البنية التحتية وسبل العيش.** فقد جرى تخصيص الأراضي العامة (التي تُعرف باسم ”أراضي الدولة“ كذلك) بصورة تلقائية للمستوطنات الإسرائيلية أو لأغراض التدريب العسكريّ في حين صنفت معظم الأراضي الفلسطينية الخاصة مخصصة كأراض زراعية، حيث تُفرض قيود مشددة على البناء عليها. ويسهم هذا النظام، إلى جانب القيود الأخرى، في خلق بيئة قسرية تُفرض على السكان وتعرّضهم لخطر الترحيل القسري.
- يتم تدمير أو مصادرة المنازل، الفلسطينية، وحظائر المواشي، وأحواض المياه وشبكات البنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات، التي تم بناؤها دون الحصول على التراخيص المطلوبة في المنطقة (ج)، مما يسبّب في تهجير الأسر الضعيفة وتعطيل سبل عيشهم.** كما تزايدت نسبة استهداف المساعدات الإنسانية التي تقدّم في المنطقة (ج)، والتي يأتي بعضها استجابة لعمليات الهدم/المصادرة بصورة كبيرة على السنوات القليلة الماضية. وأدت عمليات الهدم والتهجير إلى تفاقم الفقر وزيادة نسبة الاعتماد على المساعدات بين سكان التجمعات السكانية المتضررة. إنّ الأثر النفسي-الاجتماعي الذي تسببه إجراءات الهدم والتهجير على الأطفال مرتفع على نحو غير متناسب.
- معظم المجتمعات الفلسطينية في المنطقة (ج) غير موصولة بشبكة المياه، و/أو تواجه عراقيل تحول إعادة تأهيل التوصيلات القائمة وبناء أو إصلاح آبار المياه، بسبب نظام التخطيط التقييدي.** ويدفع



PALESTINIAN COMMUNITIES AND RESIDENTS IN AREA C BY GOVERNORATE



PALESTINIAN RESIDENTS IN AREA C BY TYPE OF COMMUNITY (2013)



Source: OCHA 2013

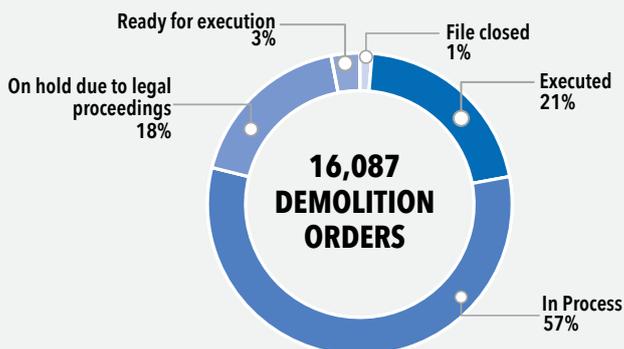
COMMUNITIES PARTIALLY / TOTALLY IN AREA C

Percentage of built-up area in Area C	Communities	Estimated residents in Area C
Less than 50%	240	175,866
50 - 99%	51	55,018
100%	241	67,016
Grand Total	532	297,900

Source: OCHA 2013

Source: OCHA 2013

DEMOLITION ORDERS AGAINST PALESTINIANS IN AREA C BY STATUS: 1988-2016



Source: Israeli Civil Administration

PALESTINIAN STRUCTURES DEMOLISHED/SEIZED IN AREA C

